التفسير خطاب تواصلي/ مقاربة تداولية

د. بومنقاش الرحموني

جامعة لمين دباغين –سطيف

ملخص

تحاول هذه المقاربة؛ إقامة وشائج قربى بين تداوليات الخطاب، بوصفها اشتغالا على استعمال اللغة في سياقها، وبين تفسيرالقرآن الكريم، بوصفه ملفوظا خطابيا،مراعاة لفكرة القصدية والمرادية فيه. وتعبيرا عن طابعه التفاعليوالحواري،وحينها تتوقف الدلالة على السياق التواصلي، لتتحول اللغة من الإنشاء الطبيعي إلى البناء التداولي.

Abstract :

This approachtry to establishsomelinks between Pragmatics ofdiscourse, whichstudythe use oflanguagein context, and theinterpretation of the çoranasennonciation, taking into accountthe idea ofintentionality ;andas an expression ofitsinteractivecharacteristics. Thenthesignificance is stopped tocommunicativecontext,andthelanguageturnsfrom thenaturalconstructionto the pragmaticconstruction.

فاتحة القراءة:

التَّواصل اللِّسانيّ هو سيرورة اجتماعيَّة مفتوحة علىأنواع لا حصر لها لا من الخطاب؛ فهو لايتوقَّف عند حدٍّ بعينه، بل يشمل عدة سلوكيَّات تواصلية، وتفسير القرآن الكريم بوصفه خطابا يمثل نوعا من التواصل ،و هذا النوع من الخطاب يكون ملفوظا،ومن هنا تثير الملفوظات التخاطبية في التفسير جملة من الإشكاليات على مستوى التداول والتواصل والتخاطب، ذلك أن التفسير وبعده ظاهرة تخاطبية بين المتكلم والمخاطب يثير عدة قضايا، إذ إن التفسير في سلوكه الإبداعي يوظف الأمثال، والحكم، والشعر، والانزياح والتضمين والتلميح، والأسطرة، بل ويلجأ إلى القواعد النحوية والدلالية واللسانية.وهكذا يصبح خطاب التفسير تواصلا وتخاطبا وتبادلا.

ولعل التحليل التداولي للتفسير يقرب لنا فكرة التواصلية والخطابية فيه، ذلك أنّ التحليل التداولي للخطاب إنما يقصد به تلك الطريقة اللسانية النقدية، الفاحصة للظواهر اللغوية ، الخطابية والأدبية، حيث تدرس التداولية الخطاب الأدبي والنص في علاقته بالسياق التواصلي، متجاوزة بنية الجملة النحوية والتركيبة، إلى مقصدية المرسل وحالة المرسل إليه في أثناء تلقفه للخطاب، كما يركز هذا التحليل على الأفعال الكلامية وعلى المعنى في السياق التواصلي واستنطاق العلامات الحجاجية المنطقية في الخطاب؛ **ليكون هذا التحليل تقليبا وفحصا نقديا، يتجاوز**

بناء الخطاب في دلالته المعجمية الظاهرة،إلى الدور الوظيفي للخطاب ضمن سياقه التلفظي، عطفا على أنّ التداولية لا تستثني في أثناء تشريحها النصي دراسة العلاقة السياقية لطرفي الخطاب، المتكلم والمتلقي؛ ذلك أنّ الفهم التداولي للخطاب يقتضي إشراك مجموع روافده.

ولما كانت التداوليات محاولة إلمام بجوانب النص المختلفة، وكان تفسير النصوص – وما زال – الشغل الشاغل للنقاد والدراسين كلٌّ في مجال اختصاصه؛ فإن هناك تقاطع بين التفسير والتداولية؛ أي إن التفسير خطاب تداولي ، كما أنها – أي التداولية – منهج لتحليل الخطاب التفسيري، وهذا واضح في البرنامج التأويلي الذي يستند عليه المفسرون، إذ إن « الوعي الحاصل لدى كل من علماء التفسير وعلماء القرآن بالخاصية الموسوعية للمعرفة التفسيرية، وهو وعي لا يضل مضمرا ومستترا عند المفسرين ليتولى علماء القرآن استكشافه وإظهاره بحسب ما ينسجم والمهمة النظرية التي يضطلعون بها. إنه وعي صريح وبارز في أعمالهم، وغالبا ما يفصحون عنه بترجمته في إحدى المقدمات النظرية التي يوطئون بها لتفاسيرهم»[1].

وبناء على ما سبق، يجري البحث إجراءات تداولية على نص التفسير باعتباره خطابا وملفوظا لغويا ذا خصوصية متفردة، سواء أكان هذا الخطاب شفويا أم كتابيا، ربطا للفظ بالوظيفة، والسياق، والأداء الإنجازي، فكل قول بخطابية نص التفسير يجعل من خصوصياته الأخرى مناط بحث وتعالق مع مقتضى الدرس التداولي، نعني المقومات اللغوية المعرفية التي جعلت منه خطابا تداوليا. فما هي هذه المقومات؟ أو ما هو الجهاز المفاهيمي لتداولية خطاب التفسير؟.

من تداوليات التفسير/ الوصف الوظيفي للبناء المقاصدي للخطاب:

يقوم الخطاب على نظام لغوي مخصوص، صوتيا وتركيبيا ومعجميا، متفق عليه بين المرسل والمرسل إليه، ضمانا لفاعلية التواصل، ولكفاية اللغة من حيث هي فعل كلامي هدفها إقناع بشر برسالة ما، في هذه الأثناء تعالج اللسانيات الجملة باعتبارها منطلقا للدراسة والتحليل، بينما تتجاوز التداولية هذه المعالجة إلى الخطاب كله، معتبرة إياه جملة نصية كبرى، يمكن التعامل معها تماما مثل التعامل مع الجملة اللسانية.

وهكذا نجد التحليل التداولي للنص يستنطق ما في الخطاب عموما – وفي الخطاب التفسيري خصوصا – من وظائف ومقاصد سياقية، بل يحيل على غايات النص التداولية ومقاصده المباشرة وغير المباشرة، وهنا لا تصبح لغة الخطاب التفسيري مجرد لغة حاملة للفظ في الآيات ومعناه، بل لغة وظيفية وتداولية تحمل أبعادا سياقية دينية، وفقهية، وعقدية، وثقافية، وتاريخية، وسياسية؛ أي إن تفسير القرآن الكريم ليس علامات وبنيات داخلية مغلقة؛بل بنية ودلالة وتركيب ووظيفة سياقية، تنسجم مع غاية التفسير الكبرى،من إيضاح معاني آي القرآن الكريم،يقول الإمام الزركشي: « التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه،

[1] محمد الحيرش، النص وآليات الفهم في علوم القرآن دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا،ط1،2013،ص:91.

واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[1].

إن المقصدية في الخطاب ركن عتيد في التحليل التداولي، ذلك أنها تحدد : « كيفية التعبير والغرض المتوخى، وهي البوصلة التي توجه تلك العناصر، وتجعلها تتضام وتتضافر وتتجه إلى مقصد عام، فالمقصدية تحدد اختيار الوزن، والألفاظ الملائمة، وتركيبها بطرق معينة لتؤدي المعنى العام المتوخى، ولذلك نجد البحر الواحد ينظم فيه الشاعر مدحا أو فخرا أو هجاء أو رثاء.... فالمقصد يتحكم في نسيج القصيدة أو المقطوعة، بل في البيت أو شطره مبنى ومعنى »[2].

وإذا كان الخطاب الشعري يتحكم فيه المقصدية بتعبير محمد مفتاح، فإن الخطاب التفسيري ولارتباطه بالنص القرآني يزخر بالمقصدية، وبالدلالات السياقية والتداولية والحجاجية، فكل ما في خطاب التفسير دال؛ ويحمل مقاصد ووظائف سياقية، سواء أدل عليها اللفظ والنص بعينه أم دل عليها مقام الخطاب الخارجي.

لقد عنيت التداولية بالمتكلم بوصفه طرفا في الخطاب يمتلك سلطة القول ، وبالمخاطب لامتلاكه أدوات التلقي، وكذلك بالقصدية باعتبارها منطقة مشتركة تجمع المتكلم والسامع، فقامت هذه النّظرية على المقصدية، وجاءت نتيجةً حتميةً بعدما أُعطي الاعتبار في مرحلتين متتاليتين للمتكلّم ومقاصده، ثمّ للنصّ خالصاً، حيث كان: « مسار تأويل الخطاب الأدبي و تلقّيه لا يمكن فصله عن مسارات تأويل مجالاتٍ أخرى من النّتاج الفكري: النصّ الفلسفي، النصّ الدّيني، النصّ الصّوفي، الأحلام. هناك مرحلة كانت في الواقع ضدّ التّأويل، وهي مرحلة سادت فيها القصدية، وكلّ ما له علاقة بسلطة الكلام الفردي أو بالفكر المطلق؛ إمّا أن ترفض التّأويل أو أن تُوقفه في نقطةٍ حرجةٍ لا يجوز تخطّيها.هناك مرحلة الموضوعية، التي تهمل الذّات والمقصدية، وعلى إثر ذلك يُهمَل (التّأويل) لصالح المعاينة وإدراك القوانين، وهذه الموضوعية إمّا أن تكون متعلّقةً بالنصّ، أو بالنصّ ذاته لكن في إطار سياقه التّاريخي والاجتماعي. المرحلة الثّالثة أعادت الاعتبار لقضية التّأويل من خلال الاهتمام بالمؤوّل، ذلك أنّه في المرحلة الأولى كانت سلطة صاحب النصّ شبه مطلقة، وفي المرحلة الثّانية تمّ تهميش صاحب النصّ أو ألغي تماماً، ولم يُلْتَفَت إلى المؤوّل لصالح موضوعية (حرفية). لكن في هذه المرحلة الأخيرة أُعطي الاعتبار للقارئ ولتأويلاته»[3].

---

[1] بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة دار التراث مصر، (د ط، د ت). ج1،ص: 13.

[2] محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة الدار البيضاء، 1989، ص:53.

[3] حميد لحميداني ، القراءة وتوليد الدّلالة، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2003، ص80.

إذا كانت المرحلة الأولى ثبّتت تبعية المقصدية للمتكلم، فإن المتلقي قد يتحكم فيها أيضا، حين يضطر المتكلم إلى تكييف خطابه حسب رغبات المتلقي، وهكذا يمكننا القول إنه:« لم تخل كتابة من الإشارة إلى القصد والقصدية والمقصدية،ومما يفيد هذا المعنى؛ إن الباحثين جميعهم يجعلون المميز الأساسي بين الإنسان وغيره المقصدية، ولكن هناك من قصرها على ما ورد فيه جذرها صراحة أو ضمنا(هرمان باريت Parret)، ومنهم من جعلها مسبقة(غريماس Greimas) كما أن منهم من جعلها ميكانيكية موجهة(أوستينAustin) وسيرل (Searl) وكرايس (Grice). بيد أنها لا تقتصر على المتكلم، ولكنها تشمل المخاطب أيضا ؛ ولهذا فقد تتفق المقصديتان درجات من الاتفاق، وقد تختلفان درجات من الاختلاف، مما أدى إلى طرح إشكاليتها الفلسفية والمنهاجية، بحكم أنها غالبا ما تكون ظاهرة في النص ، وإنما يفترض أنها تكمن خلفه. لذلك ، بذلتمحاولات لصورنتها(جان بيتيتوJean Petito / وليو أبستلLeo Apstel) للخروج بها من ميدان علم النفس إلى مجال اللسانيات. إنها – مهما اختلفت وجهات النظر في كيفية تناولها – مجمع على وجودها. كأنها تكسب الكلام دينامية وحركة بل هي منطلق الدينامية»[1].

وهكذا، تتوزع القصدية بين المتكلم والمخاطَب، بل إنها عصب الكلام وسبب ديناميته حسب الباحث محمد مفتاح، ويعني هذا أن التفسير بوصفه كلاما وجملا وملفوظات لغوية يحوي مجموعة من المقاصد، المباشرة أو الضمنية، سواء أفصح عنها المفسر أم أضمرها المفسر له، أي إن الرسائل التي يمررها المفسر كالدفاع عن مذهبه، أو ترجيح رأي نحوي أو بلاغي، أو عرضه لقول صحابي أو غيرها من قصديات التفسير، تمثل مقاصد رئيسة في خطاب التفسير، أما تعاطف المتلقي مع مفسره، وتأييده فيما ذهب إليه يمثل مقاصد ثانوية.أي إن القصدية هي: « تلك الشبكة من الأفكار والقيم والرموز لهذا العلم أو ما يمكن تسميته بقاعدة توازنه الداخلي. إنها المفاتيح الأساسية المعتمدة بين الباث والمتلقي في بناء التفسير واستيعابه »[2].

البنية التفاعلية للاستلزام الحواري في خطاب التفسير:استنادا إلى الوظائف الست التي أقرها رومان جاكبسون Roman Jakobson،فإنه لا يستقيم النص خطابا إلا بها، فالمرسل وظيفته انفعالية، والمرسل إليه وظيفته تأثيرية،والرسالة وظيفتها جمالية/شعرية، والمرجع وظيفته مرجعية، والقناة وظيفتها إيصالية، واللغة وظيفتها وصفية تفسيرية،وهذا النموذج التواصلي لهذا اللغوي يحقق للنص التفسيري تواصليته؛ ذلك أن نص التفسير خطاب في المقام الأول، وعناصره الخطابية هي: الباث أو المرسل وهو المفسر، والمرسل إليه وهو المفسر له أو المتلقي لهذا الخطاب، ورسالة خطابية معينة تختلف من تفسير لآخر، مع سياق وظرف معين لهذا الخطاب، ووجود سنن

[1] محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1987. ص ص: 38،39.

[2] احميدةالنيفر، الإنسان والقرآن وجها لوجه(التفاسير القرآنية المعاصرة) قراءة في المنهج، دار الفكر، سورية، 2000.ص: 16.

أسلوبي متعارف عليه، والأكثر من ذلك أن تواصلية الخطاب التفسيري قد تحمل الوظائف الستة معا تأثيرية، تأثرية ، شعرية ، مرجعية، إيصالية، وصفية*.

والملاحظ أن التواصل في هذا النوع من الخطاب يكون ملفوظا،ومن هنا تثير الملفوظات التخاطبية في التفسير جملة من الإشكاليات على مستوى التداول والتواصل والتخاطب، ذلك أن التفسير وباعتباره ظاهرة تخاطبية بين المتكلم والمخاطب يثير عدة قضايا، إذ إن التفسير في سلوكه الإبداعي يوظف الأمثال، والحكم، والشعر، والانزياح والتضمين والتلميح، والأسطرة، بل ويلجأ إلى القواعد النحوية والدلالية واللسانية.وهكذا يصبح خطاب التفسير تواصلا وتخاطبا وتبادلا، بل صار بمقتضاها « مفهوما يجاوز الحقل الديني، ليدرك حقولا معرفية أخرى، إذ لم يعد آلة مقصورة، بل غدا منفذا مفتوحا يمد الإنسان بأسئلة تستجمع من أعماقه وتستمد من دواخله، يؤول بها وجوده، ويقرأ من خلالها ممكنة: نصا مكتوبا أو قدرا غائما»[1].

ولما كان خطاب التفسير : تخطابا / محادثة / تواصلا ، فإن التخاطب من المنظور التداولي ينبني على مجموعة من المبادئ، التي جمعها الفيلسوف والتداولي الأمريكي "بول غرايس"(Paul Grice) اشتهرت بـ"حكم المحادثة"، وهي مقاربة لإنتاج الجمل وتأويلها، وفق مفهومي الاستلزام الخطابي convrsationalimplicatureومبدأ التعاونco-operativeprinciple، وهي مبادئ مبثوثة في ثنايا محاضرته المعنونة بـ" محاضرات في التخاطب" وفي مقالته الشهيرة" المنطق والتخاطب".

فأما الاستلزام الحواري فهوالمعنى المشتق من السياق الدال على معنيين آخرين، مثل "لا تنه عن خلق حسن وآمر بالمعروف"، ففي الجملة فعلان لغويان هما: النهي والأمر، يستدل عليهما بقرائن بنيوية؛ هي لا الناهية وصيغة الأمر افعل، والاستلزام الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مشتق من المعنيين السابقين دل عليه السياق، في حين يقوم مبدأ التعاون على المقولة التي يتشارك فيها القائل والمتلقي بهدف فهم الخطاب وهي: "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه"، ثم فرّعغرايس هذا المبدأ العام إلى مجموعة من القواعد التخاطبية التي أريد منها ضبط الحوار وتوجيهه بما يسمح للمتحدث وللمخاطب من تواصل ناجح.

وقد قسم غرايس هذا المبدأ إلى أربعة أقسام هي الكم، والكيف، والعلاقة، والجهة،وقد صاغها وترجمها الباحث طه عبد الرحمن في كتابه "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" على النحو الآتي[2]:

---

*قد يحمل تفسير القرآن الكريم كل هذه الوظائف لقيام منظومته على الموسوعية، يقول ابن جزي في مقدمة تفسيره بأن تفسير القرآن يستدعي اثنا عشر" فنا من العلوم، وهي التفسير، والقراءات، والأحكام،والنسخ،والحديث،والقصص،والتصوف، وأصول الدين، وأصول الفقه،واللغة، والنحو، والبيان" ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل،دار الكتب العلمية، لبنان،ط1995،1. 9/1.

[1] علي الشبعان، الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2010م, ص: 76.

[2] طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1998م، ص: 237،238.

1- قاعدتا كم الخبر :

- لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.
- لاتجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

2- قاعدتا كيف الخبر:

- لا تقل ماتعلم أنه ليس صادقا أو ما تعلم كذبه.
- لاتقل ما ليست لك عليه بينة أو دليل يثبت صدق قولك.

3- قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال:

- ليناسبك مقامك أو مناسبة الكلام للسياق الاستعمالي.

4- قواعد جهة الخبر:

- لتحترز من الالتباس.
- لتحترز من الإجمال.
- لتتكلم بإيجاز.
- لترتب كلامك.

وهكذا يمكن للتحليل التداولي أن يتعامل مع نص التفسير أو خطابه باعتباره بنية تخاطبية/تواصلية بين طرفين، يجمع بينهم سياق هو المحدد لنوع التخاطب التداولي. يبسط تطبيقاته العملية على الخطاب انطلاقا من اعتباره استلزاما حواريا، يجمع بين الدلالات الصريحة والضمنية؛ حيث يتعلق الاستلزام الحواري بالدلالات الضمنية التي يقتضيها سياق التلفظ، بنقل الكلام من حيزه الحرفي والقضوي المباشر إلى المعنى الحواري الاستلزامي غير المباشر، الذي يتحكم فيه السياق التداولي ؛ بمعنى أن الجمل الخطابية قد تحمل معاني صريحة أو ضمنية ؛ صريحة حين تحمل محتوى قضوي وقوة إنجازية حرفية وهو معنى مباشر وصريح، ضمنية حين تكون إما ذات معنى عرفي يتعلق بالإحالة والدلالة المنطقية، ومعنى حواري ؛ أي تجمع بين الاستلزام (الدلالة المنطقية) والمعاني الحوارية(استلزام حواري).

والملاحظ على الاستلزام الحواري أنه لا ينفصل عن نظرية الأفعال الكلامية ؛ ذلك أن: « ظاهرة الاستلزام الحواري دُرست، بعد كرايس، في إطار نظرية الأفعال اللغوية على أساس أنها ظاهرة تعدد الأفعال اللغوية بالنسبة للمحتوى القضوي الواحد، يصنف سيرل الجمل، من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها، صنفين: جملٌ يواكبها فعل لغوي واحد، وجملٌ يواكبها أكثر من فعل لغوي واحد. في حالة مواكبة فعليين لغويين اثنين للجملة الواحدة، يميز سيرل بين الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر، بين الفعل اللغوي الحرفي المدلول عليه بصيغة الجملة ذاتها والفعل اللغوي المفاد من المقام »[1]، فالاستلزام الحواري هوالمعنى المشتق من السياق الدال على معنيين

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية.أحمد المتوكل،اللسانياتالوظيفية،دار الكتاب الجيد المتحدة بيروت، ط2،2010 ص: 30.

آخرين؛ مثل "لا تنه عن خلق حسن وآمر بالمعروف". ففي الجملة فعلين لغويين هما: النهي والأمر، يستدل عليهما بقرائن بنيوية هي: لا الناهية، وصيغة الأمر افعل(وأمر). والاستلزام الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مشتق من المعنيين السابقين(النهي والأمر) دل عليه السياق.

ويرى الباحث أحمد المتوكل بأن فلاسفة اللغة العادية لم يهتموا بقضايا أخرى من: «تداوليات اللغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري. هذه الجوانب المغلفة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجمل. فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة، والعلاقات التركيبية كالفاعل والمفعول، تقوم بين مكونات الجملة علاقات تداولية كالمبتدأ والذيل والمنادى والمحور والبؤرة والمعطى والجديد وغيرها »[1].

وفي ضوء مفهوم الاستلزام الحواري المتعلق بالتحليل التداولي للخطاب، يمكننا تصنيف الجمل اللغوية في التفسير إلى جمل صريحة المعنى ذات أفعال قضوية وذات قوة إنجازية، ومعاني ضمنية إحالية وعرفية ومنطقية. فيكون الاستلزام الحواري استكشافا للمعاني الإنجازية المتضمنة في السياق أو المقام، انطلاقا مما تمده التداوليات الوظيفية من أدوات فاحصة للأدوار التركيبية النحوية، والأدوار الدلالية والتداولية، مع تصنيف أفعال الخطاب التفسيري إلى أفعال تلفضية وأفعال قضوية وأفعال اقتضائية وأفعال عرفية غيرها.

ولعل الحوارية هي دلالة الملفوظ الخطابي في تموضعه بين متحاورين ومتخاطبين، فهي التي تقوم على تنسيق العلاقات بين المتحاورين وعلى تبادل الملفوظات بينهما، فهي إذن: « مكون لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين تلفظيتين توجدان في علاقة حالية، ويقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود الآتية: كل تلفظ يوضع في مجتمع معين لابد من أن ينتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الإصاتةوثنائية العرض، على حد تعبير فرانسيس جاك، وإن كل كلام إلا مالكان تقريبيان، وربما كان من المضبوط القول بأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها»[2]، فكل كلام حوار له مالكان أو أكثر، وكل حوار تتحكم فيه علاقات تخاطبية.

ولما كان كل تلفظ حوارا ،كانت الحوارية أقساما حسب أقسام الخطاب نفسه، حوارية فلسفية ، وحوارية أدبية ، وحوارية سياسية دينية وغيرها ، وهي أيضا حوارية صريحة أو مضمرة، وحوارية متعددة الأصوات، أما علىمستوى تحققها فإننا : « نجد في الدرجة الأولى أنها تمنح للتلفظ طبيعة نسبية تفاعلية. وتحكم في الدرجة الثانية عند المتكلمين – وأكثر في اللحظات التلفظية – نشاطين لا يفترقان عن إرادة القول والفهم : في الدلالة والفهم، حين

[1] نفسه، ص: 32.

[2] فرانسوازأرمينيكو، المقاربة التداولية.ص:112.

تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة أو حين تكون موضوعا لنفي صراعي في الخطاب. وتحكم الحوارية في الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية، وتعد أثار الحوارية في مفهوم المتكلم هامة بصفة خاصة؛ إذ تلغي استقلال الفاعل المتكلم تجاه الدلالات الموصلة. ويحيل التحليل المتعالي، في علاقة بهذا لا على الفاعل، بل على العلاقة التخاطبية نفسها»[1]، فتتحقق الحوارية في الدرجة الأولى بأنها تمنح التلفظ تفاعلية. وفي الدرجة الثانية الدلالة والفهم، وفي الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية.

وهكذا نصل إلى أنّ حوارية خطاب التفسير تتضمن قوة إنجازية ، وحوارية متعددة بكثير من الأطروحات والإيديولوجيات، ووجهات النظر، بل تعددا في الرواة المتحاورين، وتعددا في الأساليب، وتعددا للأصوات مابين صوت الفقيه واللغوي النحوي والشاعر والمثل السائر، فعندما « يعمد المتكلم إلى اتخاذ موقف لا يدل على التبني لما يقول فإن هذا يؤدي إلى خلق مفارقة واضحة، وقد يتم ذلك عن طريق علامات التنصيص....عندما نذكر كلمة أو عبارة برمتها بهذا الطريقة فإننا نضفي عليها التخصيص لجماعة معينة أو شخص محدد »[2].

توقف الدلالة على السياق التواصلي: إن تسييق الخطاب إجراء رئيس تقوم عليه الاستراتيجيات التداولية، ذلك أن السياق من العوامل المعينة على فهم مقاصد الخطاب، إذ إن إدراك حيثيات السياق إدراك للمعنى، فإن لم يهدك السياق للمعنى قربك إليه، وهكذا نجد التحليل التداولي للخطاب يتكئ على القرائن اللغوية والمؤشرات التلفظية المحددة للسياق اللغوي، وعادة ما تكون هذه المؤشرات وحدات لغوية من قبيل الضمائر، وأسماء الإشارة ، وظروف الزمان والمكان، والصيغ الانفعالية الذاتية وغيرها ، وهنا تنفتح التداوليات على السيميوطيقا النصية والخطابية لاعتبارها القرائن اللغوية علامات سيمائية ، لها إحالات خارجية.

وإذاكانت القرائن اللغوية تمثل سياقا تلفظيا، فإن السياق أيضا هو: « مجموعة الظروف الاجتماعيةالتي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقة الموجودة بين الظواهر اللغوية والإجتماعية، وتعرف بالسياق الإجتماعي للاستعمال اللغوي، أو سياق الحال Contexte de situation»[3]، فالسياق الاجتماعي من المعينات أو القرائن التي ترد في الخطاب الشفهي أو الكتابي، وتحيل على أطراف التواصل؛وهذا هو المبدأ العام الذي انطلقت منه هذه النّظرية في تفسير الأفعال اللّغوية.

---

[1] جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة،المنظمة العربية للترجمة، لبنان، العدد 9، 2012.ص ص:97 ،98.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص ص:94،95.

[3] *Jean dubois, dictionnaire de linguistique, pp 120, 121.*

ويرى الباحث أحمد مختار عمر أنّ « مدرسة لندن عرفت بما سمّي بالمنهج السّياقيContextualApproach، أو المنهج العملي OperationalApproach، وكان زعيم هذا الاتّجاه Firth الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للّغة... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النّظرية هو (استعمالها في اللّغة) »[1] ؛ إذاً ارتبطت النّظرية السّياقية contextualtheory باللّساني البريطاني فيرث، وتقوم هذه النّظرية على النّظر إلى المعنى بوصفه وظيفةً في سياقٍ. وأحدثت بذلك تغيّراً جوهرياً في النّظر إلى المعنى، وقد استُخدم السّياق في هذه النّظرية بمفهومٍ واسعٍ بحيث يشمل السّياق الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي، والمعجمي، ولا يظهر المعنى المقصود للمتكلّم إلاّ بمراعاة الوظيفة الدّلالية للألفاظ المستخدمة[2].

كما ارتبط مصطلح السّياق بمصطلح المقام، والمعنى السياقي بالمعنى المقامي؛ حيث إن« المعنى المقامي: معنىً يُفهم من الموقف الخارجي الذي قيل فيه الخطاب أو من القرائن الخارجية التي تصحب اللّفظ من الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه النصّ، فالمقام، هو العالم الخارجي الذي أُنتج فيه النصّ، و يدخل في تحديد دلالته والمراد به، فقد نعجز عن فهم المراد إذا اجتُثّ النصّ من سياقه الخارجي، وسوء التّفسير من عدم النّظر في القرائن الخارجية، مثل: المكان والزّمان، والأفراد المشاركين في الحدث، والمناسبة التي قيل فيها، وقناة التّواصل، وقد أعطى علماء المسلمين سياق المقام (السّياق الخارجي) أهمّيةً كبيرةً في تفسير النصّ القرآني وفي استنباط الأحكام الشّرعية، فبحثوا أسباب النّزول والظّروف الخارجية التي تتعلّق بالنصّ. واللّفظ يعطي أكثر من دلالةٍ، ويحدّدها السّياق اللّغوي والسّياق الخارجي... وهناك سياق خارجي يُفسّر في ضوئه المعنى »[3].

تتجلى الأهمية التي أعطاها علماء المسلمين لسياق المقام (السّياق الخارجي) **في تفسير النصّ القرآني اعتمادهم المأثور وتتبع أسباب التنزيل، بعدها قرينة تعين على فهم مراد الشارع**؛ بل إن« اقتضاء صحة التفسير، وعلميته للمأثور أمر تقتضيه أيضا ظروف تنزيله منجما على مدى ثلاثة وعشرين عاما تقريبا، إذ احتفت ببعض آياته ظروف ومناسبات يطلق عليها" أسباب النزول" مما لم يتح لغير من عاصر التنزيل مشاهدتهما، والوقوف على وقائعها، كما يطلق عليها بعض من تخصص في علم أسباب النزول " القصة التشريعية".وهي عنصر بالغ الأهمية من ثقافة المفسر....ولاسيما إذا كان النص القرآني ذا وجوه من المعاني أو يحتمل دلالات، فكان سبب النزول إذن قرينة على تعيين مراد الشارع منها أو ترجيحه على الأقل»[4].

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5،1995. ص68.

[2] محمّد محمّد يونس علي، مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجيد المتحدة،لبنان ،ط1 ،2004.ص ص27، 28.

[3] محمود عكّاشة، التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة، ص ص171، 172.

[4] فتحي الدريني،دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر،دارقتيبة،دمشق، ط1988،1،م1،ص:168،167.

الأفعال الكلامية و الحجاج فعاليات تداولية :يتجاوز خطاب التفسير وظيفة النص التواصلية، التي تسعى إلى تبادل الأخبار والأقوال والمعلومات، إلى السعيالتأثيري في المتلقي من خلال الأفعال الإنجازية، أو إلى تغيير معتقده، وبرمجة سلوكه من خلال ثنائية حلال/حرام. فالتفسير، فيما يذهب إليه الإمام الزركشي :«هوعلميُفهمبهكتابااللّهالمنزلعلىمحمدصلّىاللّهعليهوسلّم،وبيانمعانيه،واستخراجأحكامهوحكمه،واستمدادذلكمنعلمالّلغةوالنحووالتصريفوعلمالبيانوأصولالفقهوالقراءات،ومعرفةأسبابالنزولوالناسخوالمنسوخ»[1].وهذا مؤداه **أن خطاب التفسير من منظور تداوليات جون أوستين و جون سيرل عبارة عن أفعال كلامية تفوق الملفوظات وتتجاوزها إلى أفعال غايتها إنجاز سلوك.**

وتنبني نظرية أفعال الكلام على ثلاثة عناصر أساسية ؛ أولها فعل القول، وهي الألفاظ المتضمنة في الجمل، الدالة في طياتها على قضايا وحمولات إخبارية،والمشتملة على المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي، مثل:« أحسن محمد»، وثانيها:الفعل المتضمن في القول: وهو الفعل الإنجازي الذي يحدد مقصد القول، مثل صيغ الأمر، وثالثها الفعل الناتج عن القول، وهو ما ينتج عند المخاطب من أثر بعد فعل القول، كالإرشاد والنصح والتوجيه والحث... وعادة ما تجمع هذه العناصر الثلاث في الفعل الكلامي فتجعله كاملا.

فالفعل الكلامي فعل قول، أو فعل متضمَن في القول، أو فعل ناتج عن القول،أو هو بحسب أغراض إنجازه:

- **تقرير**؛ إنه توصيف لأحداث ووقائع معينة.
- **طلب أو أمر** أي طلب أو أمر بإنجاز فعل ما.
- **بوح أو إفصاح** للحالة النفسية للمتكلم.
- **وعد**من المتكلم بإنجاز فعل ما في المستقبل.
- **إعلان وإعلام** أي التصريح والإفادة بإنجاز فعل.

وبناء على هذا، يوفر خطاب التفسير للتحليل التداولي جملة من أفعال الكلام، من الأفعال القضوية والأفعال الإنجازية الخبرية، وأفعال السياق، إلى مقام الخطاب الوظيفي و الحجاجي، فكيف يحقق خطاب التفسير الوظيفية والحجاج في ضوء المقاربة التداولية ؟

يمثل الحجاج في تصور طه عبد الرحمن:« كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها»[2]، وأنْ:« لا خطاب بغير حجاج،ولامخاطِب من غير أن تكون له وظيفة المدعي ولا مخاطَب من غير أن تكون له وظيفة المعترض»[3]، فكل خطاب يتضمن الحجاج، مما يجعل العلاقات القائمة بين الملفوظات حجاجية،

---

[1] محمدالزركشي،البرهانفيعلومالقرآن،تحقيقمحمدأبوالفضلإبراهيم،المكتبةالعصرية،بيروت،ط2 ، 1972 ،ج 1 ، .ص:29.

[2] طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1998م ،ص:226.

[3] نفسه.ص:226.

ومما يجعل الحجاج يحقق للخطاب انسجامه واتساقه، ومن ثمة فهو فعالية تداولية، باعتبار هذه الأخيرة تتطرق للغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية.

ولا يمكن للخطاب التفسيري أن يشذ عن الصفة الحجاجية للخطاب ، ذلك أن المفسر لا يقصر نظره على ظاهر النص اللغوي فحسب، ولا على مضمون الآية المفسرة فحسب بل يتعداه إلى دراسة السياق الذي جمع بين الظاهر اللغوي والمضمون، لذلك يستوجب الوقوف على السياق ويبحث في دلالة الاقتضاء للملفوظات التي تهدف إلى الإقناع والتنفيذ، وهكذا ألفينا الحجاج ضربين : صريح وضمني، الصريح يتعلق بالظاهر والضمني يشمل المضمون والسياق.

إن المقاربة الحجاجية التداولية توفر للنص التفسيري فضاء للدرس والاكتشاف، **وذلك عن طريق تحليل الروابط الحجاجية اللغوية التي تتحكم في بنائه الظاهري والباطني، مع البعد الإقناعي فيه ؛ وهو البعد الذي يُعنى بدراسة مسار الحجاج انطلاقا من طرح الحجة إلى أن تُؤتيَ أكلَها، مع توضيح طريقة التلازم بين الحجج من حيث القوة والضعف، ومدى استجابة المتلقي لها.**

5/ اللغة من الإنشاء الطبيعي إلى التفكيك التداولي: يساعد التحليل التداولي للخطاب على بناء تصور دقيق للنص، وذلك بالاستعانة بالسياق والأفعال الكلامية، وفهم استلزامه الحواري ودلالته الضمنية والصريحة، ومع ذلك يواجه محلل الخطاب صعوبات في تطبيق المنهج، باعتبار أن المقاربة التداولية عالجت اللغة العادية التواصلية في أكثر أمثلتها وتطبيقاتها، ولم تطبق على اللغة الشعرية والأدبية، كما أنها تعاملت نظريا وتطبيقيا مع الجملة أكثر مما تعاملت مع الخطاب، ومعلوم أن تحليل الخطاب يسعى إلى البحث في العبارة بوصفا شيئا قائما بذاته. بينما يكون البحث في ما وراء العبارة – وهو حال التداولية – تحليلا للفكر، ففي «تحليل الحقل الخطابي، لا يتوجه الاهتمام إطلاقا إلى البحث خلف ما هو ظاهر عن الثرثرة شبه الصامتة لخطاب آخر، بل إلى إظهار لماذا صعب عليه أن يكون غير ما كان، وكيف ينفرد بذلك الحق على غيره من الخطابات الأخرى»[1].

وبناء على اختلاف اللغة الطبيعة عن خطاب اللغة الشعرية والأدبية، توجهت اهتمامات التداوليين وعلى رأسهم جون أوستين إلى تحليل اللغة العادية ؛ ذلك أنّنا إذا دققنا النظر في اللغة الأدبية ألفيناها غير جدية ومشوشة ولا ترجع إلى أفعال الكلام، ولذلك يكون المقال الإنجازي فارغا أو خاليا إذا نطق به ممثل على الخشبة أو أدمج في نص شعري[2]. وهذه اللغة العادية أيضا خاضة لمقاييس ومعايير تداولية ، ومعنوية حسب جون سيرل، وكل استعمال لهذه المقاييس في المجال الأدبي هو محض إيهام، ومرد ذلك أن « المتكلم ليس ملزما بصدق إخباره

[1] ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، لبنان المغرب، ط2، 1987م. ص: 27.

[2] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناصص: 144,

الأدبي مثلما هو ملزم بصدق إخباره العادي، وقول سيرل هذا هو الخلاصة التي انتهى إليها كثير من الباحثين في الخطاب الأدبي»[1].

ومع هذا يبقى التحليل التداولي يتمتع بخصوبة وليونة، فأغلب الأعمال ذات الولاء التداولي تنتمي إلى الحقل العلمي الإنساني بصفة عامة؛ فأوستين فيلسوف، وغمبرز لساني إثنولوجي، وغوفمانسوسيولوجي، ومن تداولية كونية لمدرسة فرانكفورت مع هابرماس، إلى تداولية عقلانية لمدرسة القدس مع كاشر، إلى تداولية حوارية مع فرانسيس جاك، إلى إثنوغرافيا التواصل مع هايمس، بل إننا نقف على مبادئ تداولية حتى في الفيزياء الكوانطية[2].

إنّ الذي نحرص على بيانه هو تأكيد **قابلية نظرية أفعال الكلام والتصورات التداولية لمعالجة أي خطاب كما تعالج اللغة العادية تماما، فالإجماع الحاصل في طرح التداوليين لمناسبة التداولية للغة العادية لا ينفي مناقشة أطروحاتهم**، يقول محمد مفتاح :« إن هذا الإجماع لا يمنع من مناقشة بعض الأفكار الواردة في برهنتهم، مثل: المقابلة بين الادعاء/الواقع، وبين العادي/ اللاعادي وغيرهما، فهي ليست متقابلات متناقضات، إذ قد يكون بين المتقابلين طرف محايد. كما أن برهنة سيرل لم تشمل جميع الأنواع الخمسة(الفعل الإخباري، والفعل الأمري، والفعل الالتزامي، والفعل التصريحي، والفعل البوحي الشعوري)، وإنما ضرب مثلا للإخبار والالتزام، وقد نسلم له بما قاله في المثلين من ادعاء،ولكننا لا نسلم له بأن النوع التعبيري فيه ادعاء، بل يمكن القول إنه واقعي في كل استعمالات اللغة وبخاصة الشعر، وهذا ما أثبتته دراسات كثيرة، بحيث جعلت الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية من بين الوظائف الأساسية للغة، فالوظيفة الانفعالية أو التعبيرية هي جوهر الشعر الذي هو عبارة عن توجع وآهات إلى حد كبير. فهناك خلط، إذا، يضاف إليه غموض آخر نجده في التفرقة بين الخيالي/ اللاخيالي، ودلالة الكلمات في كل منهما، فهي ليست لها الدلالة العادية في الخطاب الخيالي، إن هذه الثنائية مجحفة أيضا، فالخطاب الخيالي يكون محتويا بلا شك على قسط واقعي، ومنه ما يتمرد عليها، وقد يتجلى خرق العادة اللغوية في أنواع أدبية خاصة، مثل : الأدب الفنتازي، وأدب الغرائب والعجائب، وفي بعض النصوص الشعرية الحديثة. ومهما يكن، فإنّ هذا الجيل من فلاسفة اللغة أبعد البحث في الأدب مؤقتا، ولكن سيرل بدأ ينفتح عليه أخيرا بوضع مفاهيم إجرائية مفيدة لدراسة النص الأدبي، وبخاصة في كتابه: المعنى والتعبير والمقصدية، كما نجد لدى كرايس مفهوم التضمن الذي يتيح الفرصة للبحث عن التشاكل الجامع، وترابط الكلام بعضه ببعض، على الرغم مما يعترضه من انقطاعات وثغرات»[3].

---

[1] نفسه ،ص 145.

ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان،فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلىغوفمان ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا،

[2] ط1، 2007م ص: 179.

[3] محمد مفتاح ، تحليل الخطاب الشعري.ص ص:145،146

وبناء على هذا، فإن كل خطاب يحتوي على قسط من الواقع، إن لم يكن واقعيا كله، ولذلك يرتبط الخطاب بلحظة الخطاب نفسه، فيختلف كل خطاب عن الآخر لما فيه من خصوصية خاصة، ليأتي الدرس التداولي باحثا في الخصوصية التداولية والقدرة الكفائية لهذا الخطاب، فيجيب عن أسئلة تستوعب مجالات معرفية وثقافية متنوعة داخل الخطاب، يمكن أن نجمل هذه المجالات في ست قضايا هي[1]:

1/ الذاتية، فما الذي يتغير في مفهوم الفاعل إذا،حين ننظر إليه كمتكلم، وأكثر من هذا، كمتحدث؛ حين نقاربه لا انطلاقا من الفكر، بل انطلاقا من التواصل.

2/ الغيرية،ويتم الإهمام بالقضية التي تخص الآخر انطلاقا من المخاطب.فالآخر هو الذي أتكلم معه، أو لا أتكلم معه، والذي أتموضع معه في مجتمع تواصلي.

3/الكوجيتو الديكارتي، فأفكر هو تفكير حقيقي في كل مرة أتلفظ فيه بذلك.فهو حقيقي من خلال ضرورة تداولية، كما أن تناقضه خاطئ دائما تداوليا.

4/الاستنباط المتعالي للمقولات،ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأنماط الأساسية في تركيب الفكر، إذ إن الاستعمال الموضوعي تنتظمه مبادئ. من هنا تقود وجهة النظر التداولية إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر اللغوي المحض لهذا الاستنباط، وكذلك المظهر التداولي للوجهة التفاعلية،لما يعد كقضايا كبرى في العالم.

5/يعبر عن هذا المظهر التفاعلي بطريقة أكثر وضوحا في المناقشات التي تشخص تاريخ العلوم.

6/ يمكن للتيمة التداولية أن توضع في عمق المنطق؛إذ يجد المنطق من هنا، مصادره الإغريقية.

خاتمة

وهكذا تستدعي قضايا التداولية الخطاب في سياقه التفاعلي/ التخاطبي /التحاوري، بالتركيز على أفعال الكلام وعمليات التفاعل: إحالة سياق مقصدية وظيفية تأويل استلزام الحواري...، ليغدو الخطاب- والتفسيري خصوصا – مستفيدا من آليات المقاربة التداولية، ويغدو التحليل التداولي له فاتحالآفاق جديدة لتحليل التفسيرقديمه وحديثه. ويوفّر زادا نظريّا مهمّا لدراسة أقسامه وفهم آليات اشتغاله،ولكنّه في المقابل اهتمّ هذا التحليل بمقاصد القول وأغفل طرائق القول.

[1] فرنسوازأرمينيكو، المقاربة التداولية. ص: 10.